اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ
الوصول لأغراض التعليم
جيم ألكساندر
الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ

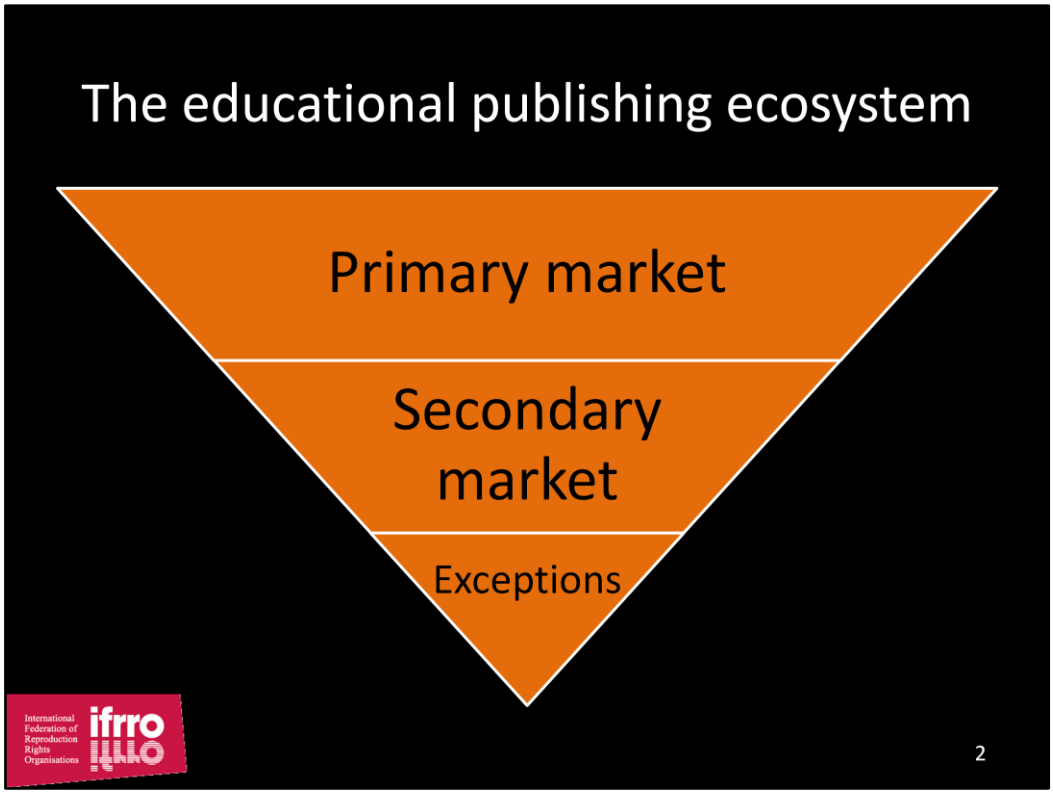

يتم تطوير الكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية ضمن نظام إيكولوجي لنشر المواد التعليمية. ويتكون هذا النظام الايكولوجي من ثلاثة عناصر رئيسة هي: الأسواق الأولية، والأسواق الثانوية، والاستثناءات على حقوق الملكية الفكرية.

وتتفاوت هذه العناصر في أهميتها، فالسوق الأولية هي الأكثر إسهاماً في النظام الايكولوجي لنشر المواد التعليمية.

وتتكون السوق الأولية من المؤلفين وناشريهم، الذين يعملون في بيئة تجارية تنافسية .وينتج نموذج أعمالهم المواد التعليمية التي تستجيب لاحتياجات المستخدمين (لكل من المعلمين والطلاب)، وهي تحقق الاكتفاء الذاتي وتحتاج للحد الأدنى، من التدخل الحكومي، أو لا تحتاجه على الإطلاق.

أما السوق الثانوية فهي تكمل السوق الأولية، ولكنها لا تحل محلها، وهي تمثل ما أقوم به مع زملائي من الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ، والسوق الثانوية هي الأكثر قدرة على الاستجابة للظروف المحلية، احتياجات المستخدمين، وممارسات النسخ، والقوانين المحلية، وكذلك التعامل مع التغيرات التكنولوجية (الفرص والتهديدات)، بينما تقوم في الوقت نفسه بتقديم المنافع لجميع أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة التعليمية.

والطبقة النهائية من النظام الإيكولوجي هي الاستثناءات، ففي بعض الأحيان هناك تداخلات بين الاستثناءات والسوق الثانوية، وخاصة في الحالات التي تظل فيها الاستثناءات مأجورة.

نتفق جميعاً على أن الاستثناءات مهمة، ولكن ينبغي أن تقتصر الاستثناءات غير المأجورة على الحالات التي تكون فيها الأسواق الأولية والثانوية عاجزة عن تلبية احتياجات السوق بكفاءة وفعالية.

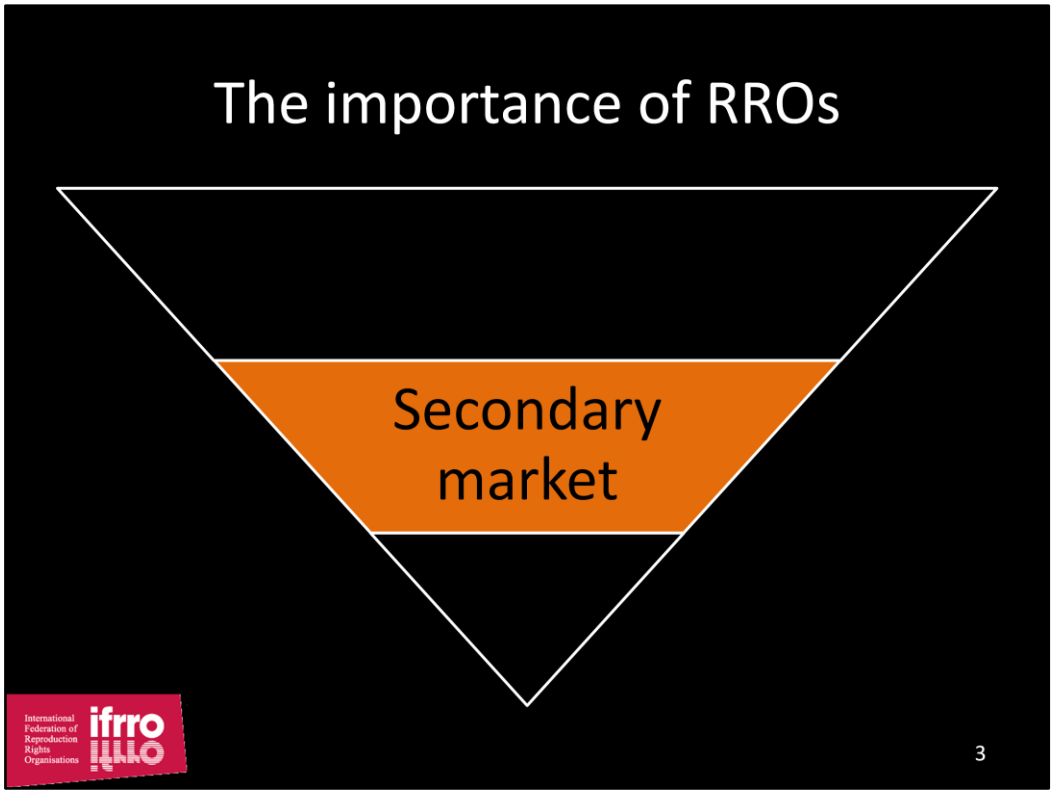

سوف يركز هذا العرض على السوق الثانوية، وعلى نحو أدق، على أهمية دور منظمات حقوق الاستنساخ - أو الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ.

فمنظمات حقوق الاستنساخ توفر سهولة الوصول إلى المحتوى التعليمي بالطرق التي يريدها المعلمون، وتعكس أسواق النسخ الثانوية أهمية وصول المعلمين بمرونة إلى المحتوى التكميلي الذي يريدونه لرفد مواد الكتاب المدرسي. وتقوم منظمات حقوق الاستنساخ بتوفير آلية لهذه المرونة بطريقة مستدامة وفعالة تكمل التشغيل الفعال للأسواق الأولية.

وتقوم منظمات حقوق الاستنساخ بتعزيز السوق الأولية، من خلال تطوير نماذج أعمال جديدة و"تسييل" الهياكل.

وتستطيع منظمات حقوق الاستنساخ العمل كافة المجالات تقريباً، ولها القدرة على التكيف مع الظروف المحلية، ونظم التعليم، والظروف الاقتصادية والثقافات .وتقوم بزيادة فرص الكتاب المحليين في تأليف الأعمال الجيدة، وتمكن الناشرين المحليين من الاستثمار فيها.

كذلك تعمل منظمات حقوق الاستنساخ على تمكين الأمة من تعليم أبنائها بطريقة مستدامة، يتجذر أساسها في الثقافة والتقاليد المحلية، كما تعمل على توفير إمكانية الوصول إلى أحدث وأفضل المواد التعليمية في العالم.

توفر القدرة على النسخ المرونة المطلوبة للمعلمين الراغبين في تخصيص مادة تلبي الاحتياجات المختلفة لطلابهم، وبأساليبهم الخاصة، وذلك بدمج المواد من الكتب، والصحف، والمجلات جنباً إلى جنب مع موادهم ومواد زملائهم، وتساعد منظمات حقوق الاستنساخ على ضمان حدوث ذلك بسلاسة.

تعمل منظمات حقوق الاستنساخ في جميع أنحاء العالم، وترتبط عبر الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ، وتمثل المبدعين والناشرين الذين يملكون حقوق الملكية الفكرية لمصنفاتهم، وتتميز خدماتها المتعلقة بالتعليم والأعمال والحكومة وعامة الناس بأربع ميزات هامة:

1) البساطة- فمنظمات حقوق الاستنساخ توفر سهولة الوصول إلى مواد الملكية الفكرية، وتمكن المستخدمين من الحصول على الإذن بحقوق الطبع والنشر من مصدر واحد، هو منظمات حقوق الاستنساخ، للنسخ والاستخدامات الرقمية.

2) المرونة - توفر منظمات حقوق الاستنساخ للمستخدمين وسيلة مرنة لتجاوز الاستثناءات.

3) المساواة - تقوم منظمات حقوق الاستنساخ بتأمين سوق سليمة للنشر، ويتم دعم الصناعات الإبداعية من خلال تشجيع تأليف أعمال جديدة وحمايتها، عبر الدفع العادل للمؤلفين، والحوافز للناشرين للاستثمار في المنتجات والخدمات الجديدة.

4) الاستدامة - تساعد حقوق الملكية الفكرية البلاد على حماية التقاليد الوطنية والثقافة والمعرفة العلمية؛ وعادة ما توفر السوق المحلية الفرص للمبدعين والناشرين لكسب لقمة العيش، ويعد وتأمين السوق التي تتسم بأجواء سليمة عاملاً أساسياً للتأسيس لثقافة وطنية متنوعة مستدامة.

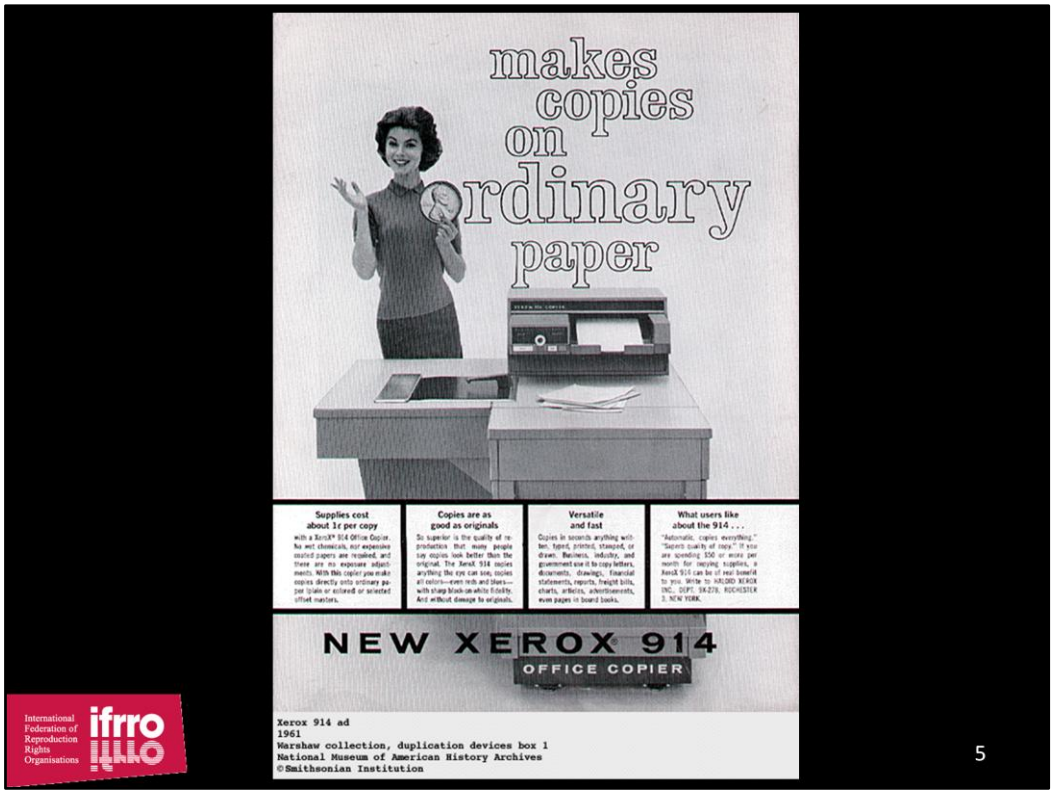

أدى النسخ على نطاق واسع لمشاكل في سوق النشر التعليمي في السبعينيات، وكاستجابة لذلك تم إنشاء منظمات حقوق الاستنساخ.

تمثل منظمات حقوق الاستنساخ وضعاً فريداً للإدارة الجماعية للحقوق في الحالات التي لا يكون فيها العمل بشكل فردي فعالاً، ويوفر نظام الإدارة الجماعية الذي تقدمه منظمات حقوق الاستنساخ مزايا متعددة للمستخدمين، فعندما يراد نسخ مصادر كثيرة (كما هو الحال غالبا في التعليم)، سيكون من غير العملي طلب الإذن مباشرة من جميع أصحاب الحقوق المعنيين، فلدى المعلمين ما هو أهم من مطاردة الموافقات بشأن حق المؤلف عند الرغبة في تجميع بعض المواد التعليمية، ويتم تحديد عمليات النسخ في حدود، وضمن ظروف معينة، مع احتساب أجور عادلة، وكذلك، فإن الكفاءة التي تجلبها الإدارة الجماعية تحرر وقت أصحاب الحقوق، وتتيح لهم التركيز على الأنشطة التعليمية، والإبداعية والتجارية.

وتستمد منظمات حقوق الاستنساخ سلطتها من التفويض الممنوح لها من المبدعين والناشرين (ومن التشريعات الوطنية الخاصة بقوانين النسخ)، ومنح حق الوصول إلى الأعمال العلمية والثقافية في العالم.

ولقد تكيفت منظمات حقوق الاستنساخ مع الانتقال إلى النشر الرقمي والنسخ الرقمي، ففي العديد من الأسواق، تقوم منظمات حقوق الاستنساخ، الآن، بترخيص مجموعة واسعة من الاستخدامات الرقمية والتناظرية.
وعادة ما يضم النسخ، الذي يتم بموجب ترخيص، أجزاء من أعمال – أو فصولاً أو مواد - وبما أن النسخ الرقمي يتم على نحو متزايد، مع تخزين أجزاء من العمل على الشبكات الداخلية أو بيئات التعلم الافتراضي، تقوم منظمات حقوق الاستنساخ بترخيص المواد التي يتم تحميلها من شبكة الإنترنت أيضاً.
وتقوم منظمات حقوق الاستنساخ بأداء العديد من المهام نيابة عن أعضائها، ويشمل ذلك التفاوض على منح التراخيص، ثم توزيع الأجور على المبدعين والناشرين الذين يمثلونهم.

أستطيع أن أتكلم بثقة عن الفوائد الجمة التي توفرها منظمات حقوق الاستنساخ، لأنني قد شهدت في زمني الكثير من التغييرات المثيرة في مشهد النشر التعليمي الأسترالي، كطالب، وكمدرس، وكأكاديمي ومحاضر في مجال التعليم.

زمع وجود عوامل كثيرة أدت لهذه التغيرات، يبقى العامل الأساسي تطور الترخيص الجماعي، ففي عام 2012 تعيش أستراليا حالة للنشر التعليمي نابضة بالحياة والحيوية، ولم يكن الحال دائماً كذلك.

فعندما كنت في المدرسة، كان السوق تتألف بشكل شبه كامل من الكتب الأجنبية، وكنت أدرس منهاجاً دراسياً مصمماً للطلاب البريطانيين، وليس الأستراليين.

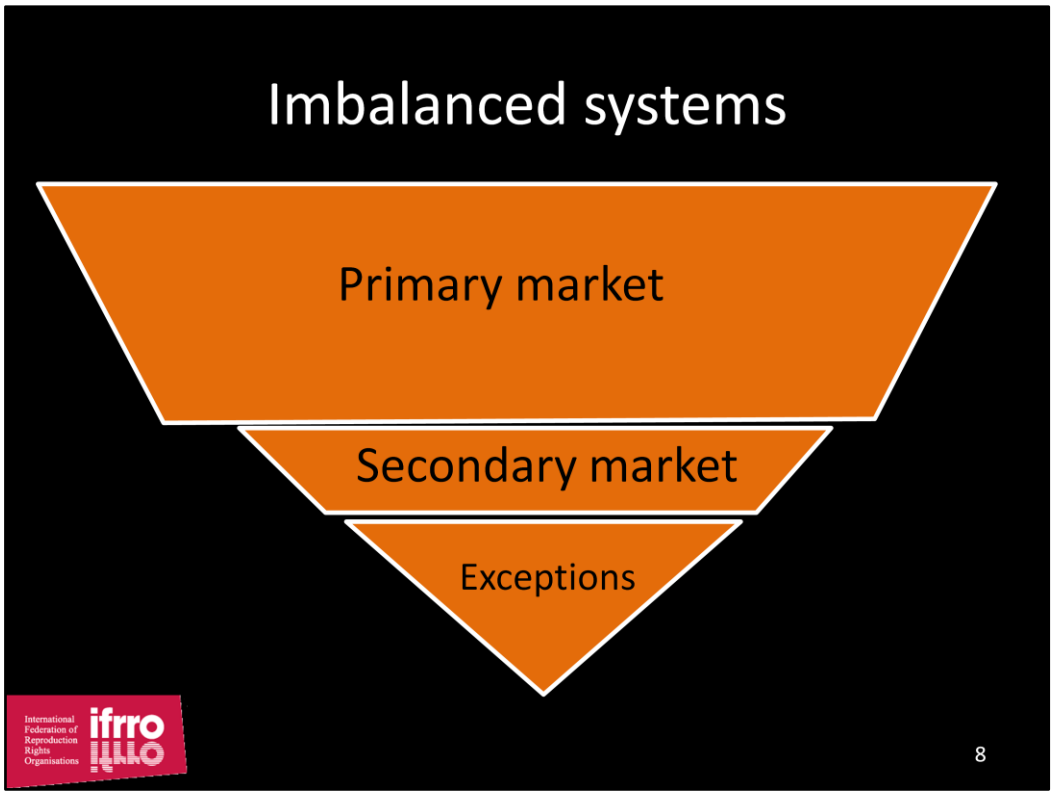

ولم يكن النظام متوازناً، ولم يكن يقدم ما يحتاجه المعلمون والطلاب – بل كان على وشك الانهيار.

وكان التاريخ الذي ندرسه عن ملوك بريطانيا...

مع القليل عن المستوطنين القدماء في أستراليا، ولم أتعلم شيئاً عن شعبنا من السكان الأصليين وتاريخهم، فقد كان هناك عدد قليل من الكتب المدرسية عن هذا الموضوع

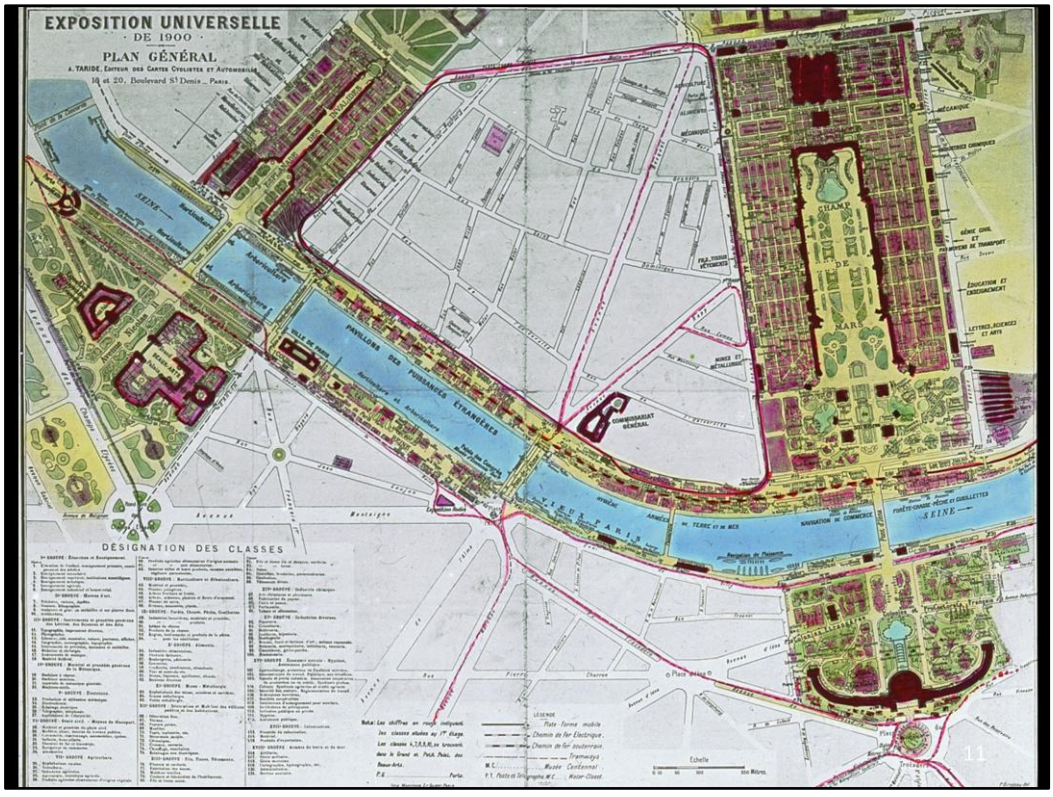

وكنت أعرف في الغالب عن نهر السين، لا عن الأنهار الكبرى في أستراليا أو...

.المناطق الأسترالية النائية الجافة ...

...وكنت أجد صوراً لقنفذ يجوب الريف الإنجليزي الأخضر

بينما لم أجد شيئاً عن حيوان إيكيدنا، الشهير في مجتمعاتنا المحلية، وهو أحد الثدييات النادرة التي لا تلد ولادة بل تضع بيضاً، أو عن خلد الماء الأسترالي.

وفي السنة الأولى لدراسة الفلسفة وجدت أنه من الصعب أن نصدق التعميم القائل بأن "جميع البجع أبيض"، لأنه ببساطة هذا ليس واقع الحال في أستراليا.

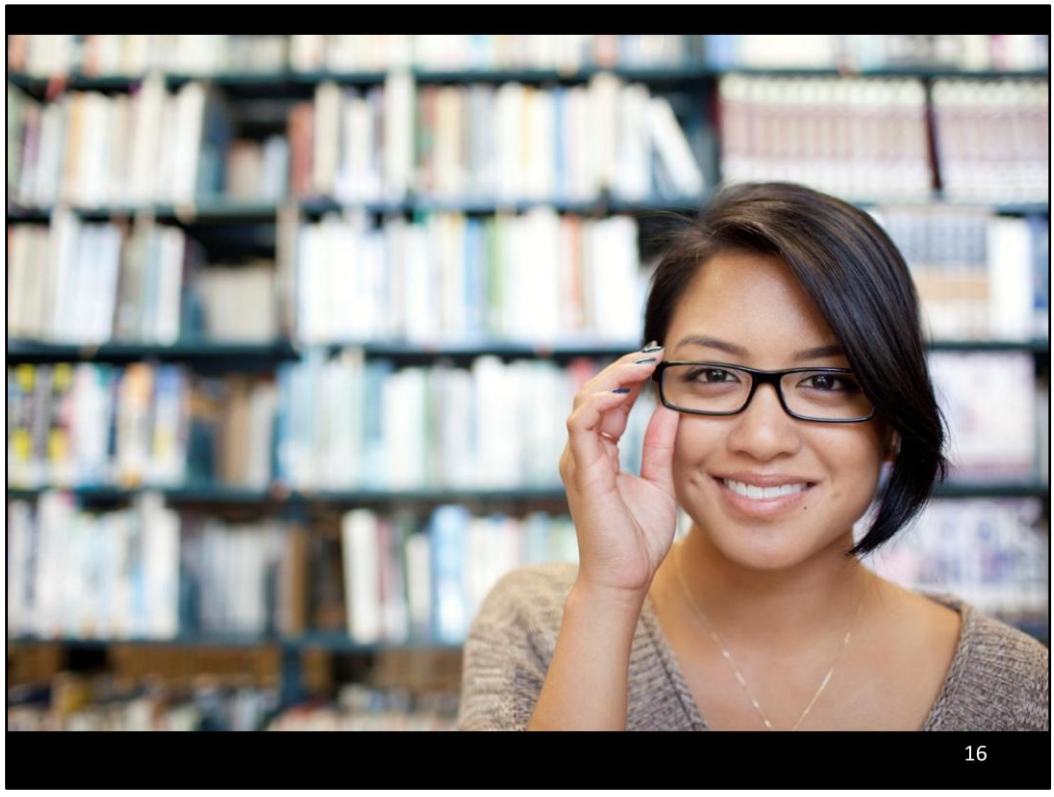

ولكن في عام 2012 أصبح لدى أستراليا صناعة نشر أسترالية مزدهرة، تستجيب لمتطلبات المناهج الدراسية التعليمية المحلية
والاحتياجات المتغيرة للخبراء، وهي مدفوعة بالمنافسة المحلية والدولية.
ولدينا الآن سوق كبيرة لتصدير الكتب الأسترالية - ومن المفارقات، إلى حد ما، نجاحنا في إنتاج الكتب المدرسية لتعليم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية.

في أستراليا، يتم توفير المدفوعات الخاصة باستخدام المحتوى في المؤسسات التعليمية من التراخيص التي تديرها وكالة حقوق الطبع والنشر.
هذه المدفوعات هامة جداً للناشرين ومؤلفي المواد التعليمية المحلية – فهي تشجعهم على إعادة الاستثمار في تطوير أعمال جديدة ومبتكرة.
في حين أننا قد لا نتفق على ما يشكل "أجوراً عادلة"- إلا أن هذا النظام ظل يعمل بكفاءة وفعالية لأكثر من 25 عاماً.
ويستطيع المعلمون في استراليا اليوم، نسخ ومسح أو تحميل أي محتوى يحتاجون إليه، وبحوالي ربع سعر كتاب مدرسي واحد في السنة، سواء أكان هذا المحتوى مادة مطبوعة أو رقمية، دون أي متاعب أو أعباء إدارية، وهم يستخدمون مزيجاً من المحتويات المحلية والدولية، مصممة خصيصاً لاحتياجات طلابهم، كلما أرادوا ذلك.

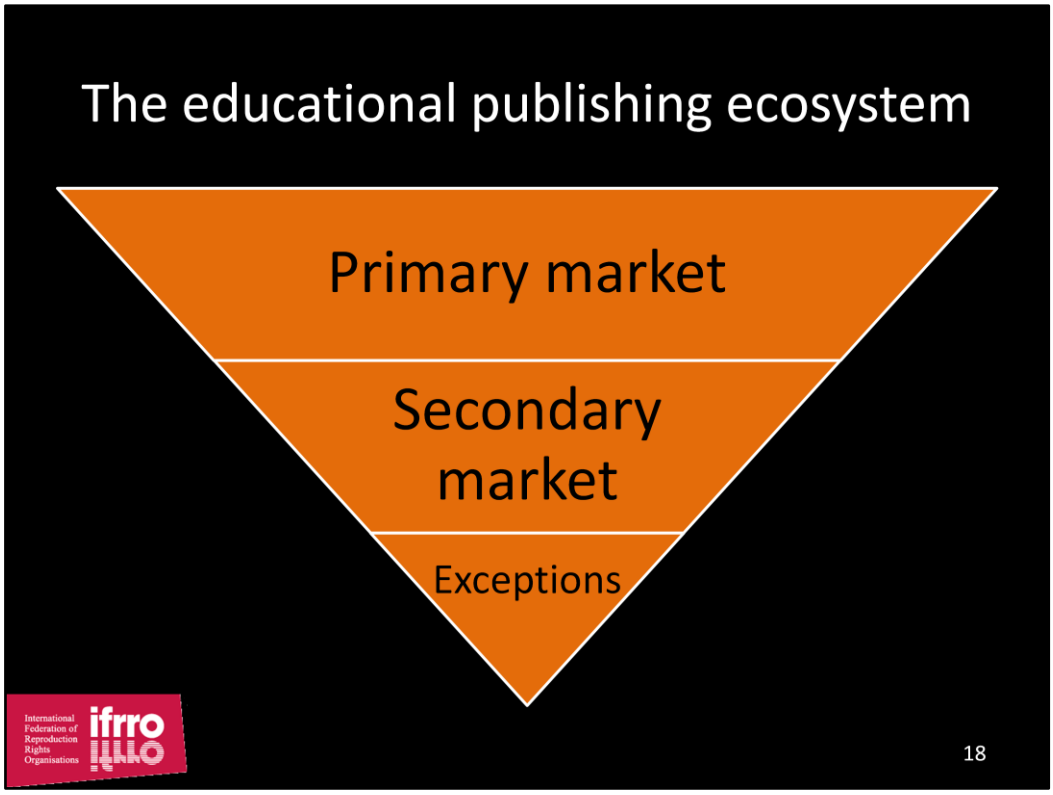

ويبدو هذا مثمراً بشكل كبير للمعلمين والطلاب، كما يلاحظ من درجات التقييم المقارن.
ففي تقييم لعام 2009 بشأن قدرات القراءة الرقمية للطلبة، على سبيل المثال، تم تصنيف الطلاب الأستراليين قبل جميع البلدان الـ 19، باستثناء كوريا.
وقد تم تقدير عدد الطلاب الأستراليين الذين صنفوا من ذوي المهارات العالية في القراءة الرقمية بضعف العدد المتوسط لمنظمة التعاون والتنمية.

فلا يقتصر الأمر على أن يؤدي النظام في أستراليا إلى تحسين نتائج التعلم، ولكنه يؤدي أيضا إلى اقتصاد أفضل.
ففي الآونة الأخيرة صار الاقتصاد الاسترالي معروفاً بقطاع التعدين القوي، ولكن قد نتفاجأ عندما نعلم أن صناعات حقوق الملكية الفكرية هي أيضا قوية اقتصادياً.

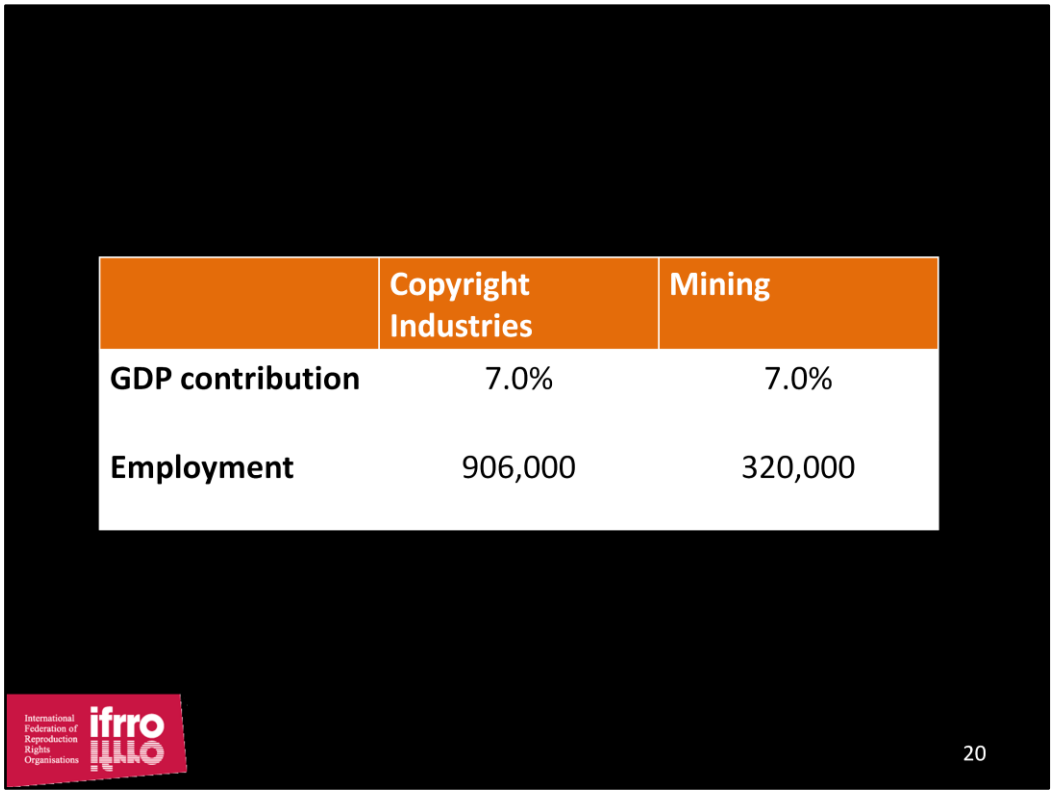

وتساهم صناعات حقوق الملكية الفكرية في أستراليا، وصناعات التعدين، مجتمعة، بحوالي 7٪ من إجمالي الناتج المحلي.
ومع ذلك، فإن صناعات حقوق الملكية الفكرية تقوم بتشغيل أعداد أكبر بكثير من الناس – حوالي 900,000 شخص – مقارنة مع 320,000 شخص من العاملين في التعدين.

وبالمثل تلعب صناعات حقوق الملكية الفكرية دوراً حيوياً في اقتصادات العديد من البلدان.
وباستخدام منهجية اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية، يمكننا أن نرى ما تساهم به صناعات حقوق الملكية الفكرية في مختلف الدول - وقد يكون بعضها مثيراً للدهشة.

هناك أكثر من 80 منظمة مثل منظمات حقوق الاستنساخ (العاملة في العديد من الدول)، في جميع أنحاء العالم، وهي تعمل في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، في ظل مجموعة متنوعة من الأطر التي يستجيب كل منها للظروف المحلية.

ومن خلال أعضاء الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ ، يتم دعم المبدعين والناشرين على حد سواء، ويوفر الاتحاد على المستوى الدولي منصة مشتركة لهم لتعزيز إنشاء الأطر القانونية الملائمة لحماية أعمالهم واستخدامها.

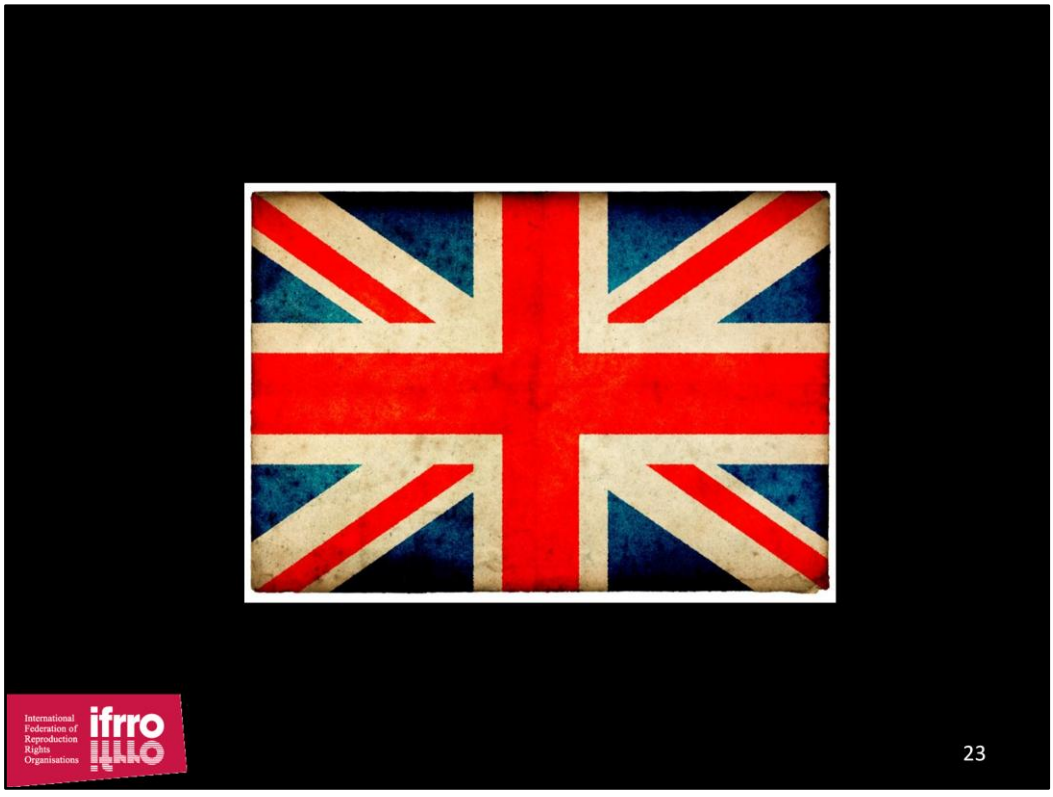

اسمحوا لي أن أقدم لكم بعض الأمثلة، ففي المملكة المتحدة تقوم منظمات حقوق الاستنساخ ووكالات حقوق الملكية بتوفير التراخيص السنوية الشاملة للمدارس الحكومية والقطاع الخاص وكليات التعليم الإضافي والتعليم العالي (الجامعات) - في جميع أنحاء انكلترا واسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية.

وأظهر تقرير أخير حول الأثر الاقتصادي لمدفوعات حقوق الملكية الفكرية أن الكتّاب والناشرين يعتمدون بشكل كبير على الدخل من التراخيص الثانوية، وأن حرمانهم من هذا الدخل سوف يفقدهم الحافز للعمل المستمر واستمرار التأليف.

يعادل الدخل من التراخيص الثانوية للناشرين ميزانية الاستثمار في الأعمال الجديدة، تقريباً، وفقدان هذا الدخل سيكون له تأثير مباشر على الاستثمار خاصة في التطورات الرقمية.

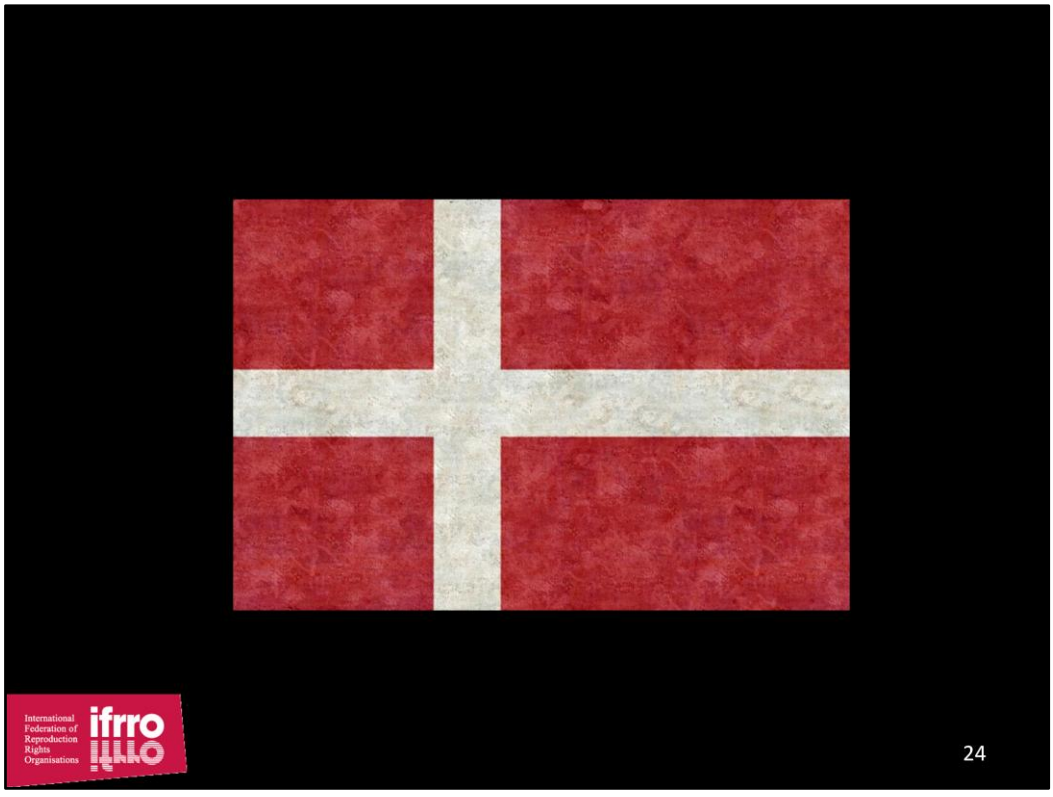

في الدنمارك، تم إنشاء منظمة حقوق الاستنساخ "كوبيدان للكتابة" عام 1980، وبدأت بترخيص استخدام مواد ذات حقوق الملكية الفكرية للأنشطة التعليمية في المدارس، ومنذ ذلك الحين، دخلت "كوبيدان للكتابة" في اتفاقات إطارية مع جميع قطاعات نظام التعليم الدنماركي، وتستند عوائد الاتفاق على الدراسات الاستقصائية للاستهلاك، وإعادة إنتاج حقوق طبع ونشر المواد في القطاع المعني.
وتغطي "كوبيدان للكتابة" 100٪ من المؤسسات التعليمية العامة الدنماركية، وقد وقعت التراخيص مع ما يقرب من 3500 مؤسسة، وتتمحور التجربة الدنماركية حول تمتع المؤسسات التعليمية باليقين وبالدعم القانوني الذي يوفره توقيع اتفاقية مع "كوبيدان للكتابة"، مما يسمح لهم بالاستخدام السهل للمواد من جميع أنحاء العالم في حدود اتفاقية الترخيص.

وفي جمهورية إيرلندا، تقوم منظمات حقوق الاستنساخ ووكالات حقوق الملكية الفكرية بتوفير التراخيص الشاملة السنوية، والمتعددة السنوات، للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة (أي المدارس والكليات والجامعات)، وتصل قيمة قطاع النشر التعليمي الإيرلندي حالياً إلى حوالي 60 مليون يورو، أو 75٪ من قطاع النشر الأصلي، وقطاع النشر التعليمي هو القوة الدافعة في أي سوق محلية للنشر، ويكتسب أهمية خاصة في البلدان التي تقع في محيط شركاء تجاريين كبار تجمعهم نفس اللغة .

تقوم وكالة حقوق الملكية الفكرية بإرجاع أكثر من مليون يورو لهذا القطاع، مما يدعم إمكانية الاستثمار في أعمال جديدة، ويكون له تأثير مباشر على الاستثمار في المنتجات الرقمية الجديدة، والاستثناءات على حقوق الملكية الفكرية لأغراض التعليم تقوض صناعة النشر الأصلية، مما يؤثر بشكل مباشر على نوعية المخرجات التعليمية، وبالتالي، على التنمية الاقتصادية الوطنية.

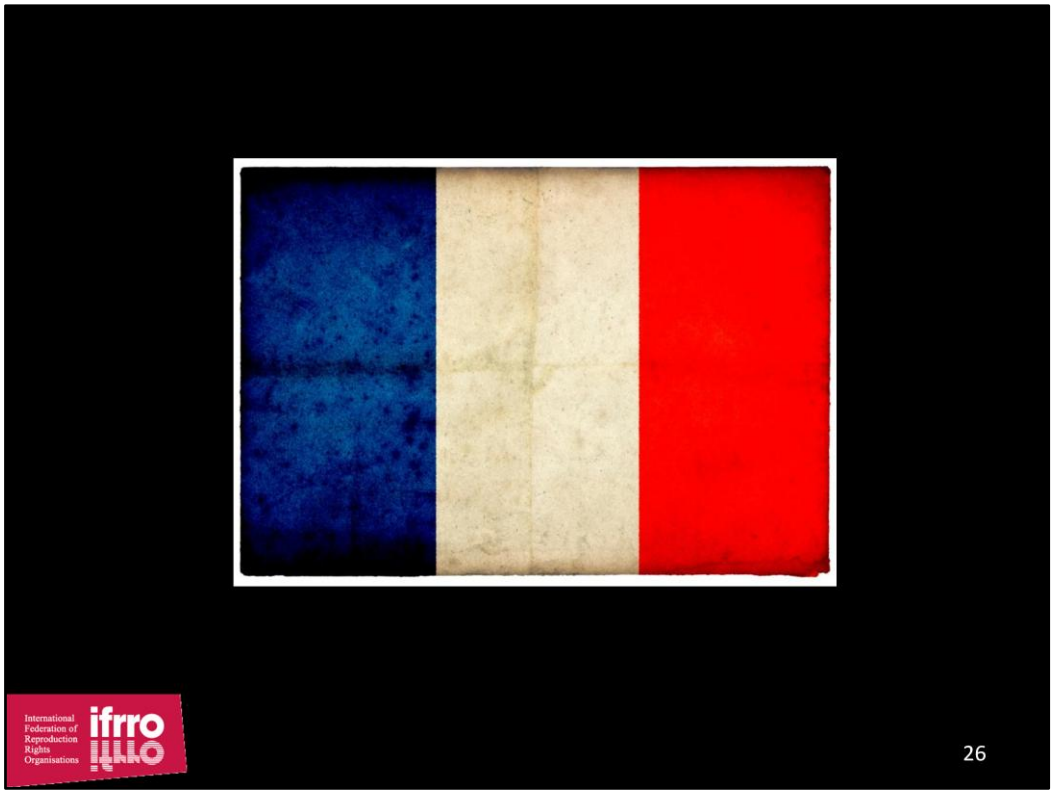

وفي فرنسا، تمنح منظمات حقوق الاستنساخ الفرنسية، ووكالات حقوق الملكية الفكرية، التراخيص لجميع مستويات التعليم، العام والخاص، مما يمكن أكثر من 14 مليون طالب من الوصول إلى المصنفات المحمية.

إن الإدارة الجماعية ليست حكراً على الدول المتقدمة فقط، وهي ليست مجرد مفهوم مناسب للدول الأوروبية التي تتميز بالاقتصادات المتقدمة، بل إن منظمة حقوق الاستنساخ "كوزوما" في ملاوي أثبتت أن الدول الافريقية الصغيرة النامية يمكنها قطع خطوات واسعة في إنشاء سوق ثانوية قوية .وقد وقعت "كوزوما" اتفاقيات مع الجامعات العامة الرئيسة في البلاد، بالإضافة لاثنتين من الجامعات الخاصة، واثنتين من الكليات العامة، كما أنها تقوم أيضا بترخيص أكثر من 50 محلاً من محلات النسخ التجاري.
وتجري هذه المنظمة حالياً حوارات مع وزارة التربية والتعليم بشأن توسيع نطاق الترخيص للمدارس، لكن هذه الحوارات مازالت في مرحلة متقدمة، ولم يتم الفصل فيها بعد.

تعد جامايكا مثالاً للتفاعل المعقد الذي يمكن أن يوجد في الأسواق التي تتألف منها النظم الإيكولوجية لنشر المواد التعليمية.

بدلاً من تنفيذ الاستثناءات التعليمية الواسعة، اختارت جامايكا نظاماً للترخيص، حيث تم تعيين الكلفة حالياً عند مستوى الصفر، كما هي الحال في أماكن أخرى وعادة لمن يعانون من ضعف البصر.

ويمكن أن ينظر إلى ذلك باعتبارها خطوة وسيطة – أي أنها خطوة باتجاه نمو السوق الثانوية التجارية في نهاية المطاف، إذا كانت الظروف مواتية.

ومن المؤكد أن ذلك النهج أكثر مرونة، وأكثر حساسية من الاستثناءات المقررة، التي لا تشجع المبدعين المحليين، ولا تحفز على تطوير المحتوى المحلي، وهو مثال نشجع مجتمع اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بذلك

على النظر فيه كبديل هام وجدي للاستثناءات بدون أجر.

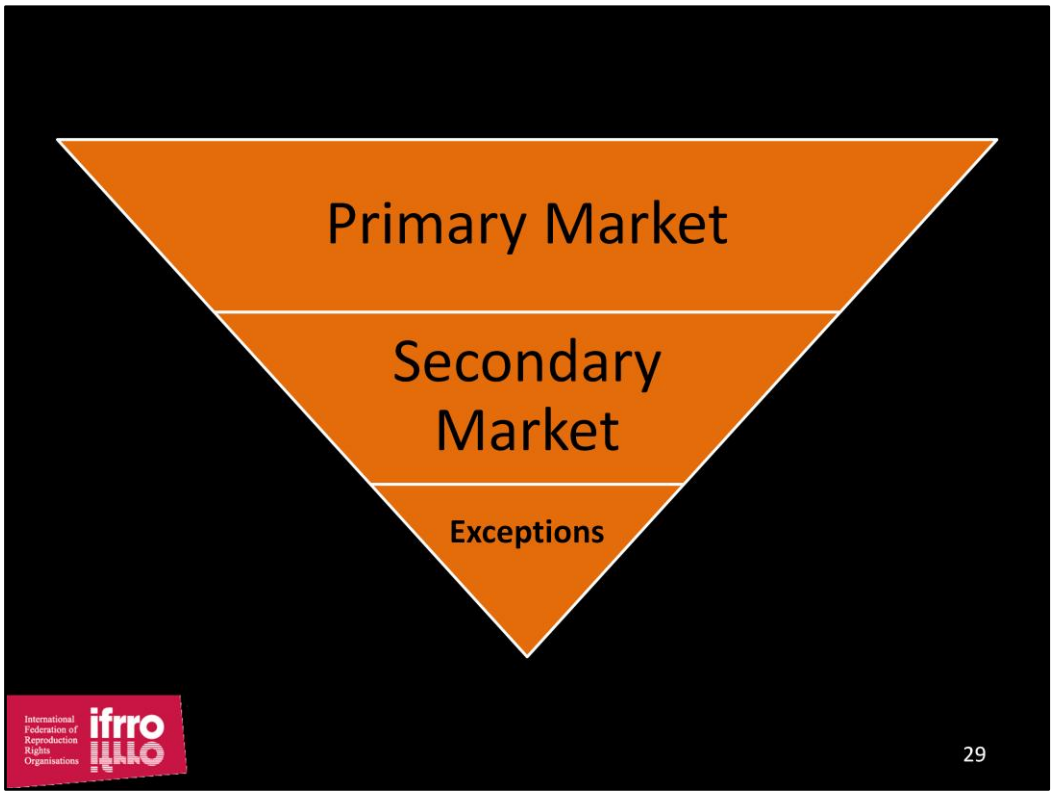

كانت هذه مجرد أمثلة قليلة لأماكن أسست فيها منظمات حقوق الاستنساخ الأسواق الثانوية المستدامة، وهي تسهم إسهاما قيماً في النظم الإيكولوجية لنشر المواد التعليمية الخاصة بكل منها.

ويتواجد بيننا ممثلون عن منظمات حقوق الاستنساخ في المكسيك وجنوب أفريقيا، "سيبمرو"، و"دالرو"، وهم على استعداد للإجابة على أي سؤال يتعلق بترخيص مواد التعليم في بلديهم.

ويمكن لعوائد منظمات حقوق الاستنساخ من النسخ تقديم نموذج أعمال تجارية مستدام وليس دعماً جزئياً مرحلياً، وسيبقى للاستثناءات دورها، ولكن الإفراط في الاستخدام هو في النهاية تفكير على المدى القصير - يؤدي إلى عدم القدرة على الوصول للاستقلالية.

يجب علينا دائماً الاعتماد على الأسواق الأولية والثانوية لتشكيل أساس لوضع وتأليف المواد التعليمية للأمة، وهذه الأسواق هي وحدها الكفيلة ببناء الكفاءات، وتطوير المهارات المحلية، وإيصال أصوات التعبير الثقافي المحلي. دعونا جميعاً نحافظ دائماً على التوازن الصحيح.